

Artical History

Received
25.01.2020

Accepted
08.02.2020

Available Online
15.02.2020.

**THE ROLE OF THE NATIONAL PROGRAM FOR THE
REHABILITATION OF SMALL AND MEDIUM
ENTERPRISES IN THE DEVELOPMENT OF TOURISM
IN ALGERIA**

Amira ABDELATIF ¹

Lebbou Mohamed LAMINE ²

Abstract

The tourism economy is one of the most important areas in the world, as it is affected by various social, economic and service activities, which are considered a basis for putting it on track, and its effect by giving a boost to production, operation and trade, so it is necessary for countries seeking to develop their economies to pay attention to this sector. This is the case of Algeria, which has focused its strategy for the development of its economy, with different sectors, including tourism, on strengthening and strengthening small and medium-sized enterprises, as it affects all sectors and areas, through which the national program for the rehabilitation of small and medium-sized enterprises (SME) has been identified as affecting the tourism sector in Algeria. This is by highlighting the importance of tourism as a separate sector and its role in activating the economic wheel, In addition to identifying the national program for the rehabilitation of small and medium-sized enterprises in Algeria, and finally the impact and impact of this program on the tourism sector, the study concluded that the national program for the rehabilitation of small and medium-sized enterprises was not effective enough to revive the tourism sector, as it did not take into account the specificity of this sector.

Key words: Tourism sector, small and medium-sized enterprises, National Enterprise rehabilitation Program.

¹ Badji Mokhtar University. miranaAB@hotmail.com

² Badji Mokhtar University. lamine.lebbou@gmail.com

دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير السياحة

بالجزائر

عبد اللطيف أميرة - طالبة دكتوراه سنة ثالثة- جامعة باجي مختار عنابة

لبو محمد أمين - أستاذ مساعد ب- جامعة باجي مختار عنابة

الملخص

يعتبر الاقتصاد السياحي من أكثر المجالات اهتماما لدى دول العالم، لتأثره بمختلف الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية، والخدماتية والتي تعد أساسا يضعه على المسار السليم، وتأثيره بإعطاء دفعة للإنتاج والتشغيل والتجارة، لذلك فانه من الضروري على الدول التي تسعى لتطوير اقتصاداتها، أن تولي اهتماما بهذا القطاع، وهو حال الجزائر التي ركزت في استراتيجيتها لتطوير اقتصادها، باختلاف قطاعاته ومن بينها السياحة على تقوية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمس جميع القطاعات والمجالات، حيث تم من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال لتسليط الضوء على أهمية السياحة كقطاع قائم بذاته ودوره في تفعيل العجلة الاقتصادية، إضافة الى التعرف على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وأخيرا اثر وانعكاس هذا البرنامج على القطاع السياحي، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن فعالا بما يكفي لانعاش القطاع السياحي وذلك لأنه لم يراعي خصوصية هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.

المدخل:

يعد اشباع الحاجات الإنسانية بداية علم الاقتصاد؛ توسع بعدها وأصبح مجالا يواكب تطورات العالم، فنجد الاقتصاد الأخضر، الرقمي، القياسي، السياحي... ورغم اختلافها تجتمع في علم الاقتصاد، وعلى ذكر الاقتصاد السياحي فإنه اليوم من أكثر المجالات اهتماما لدى العالم، لتأثره بمختلف الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية، والخدماتية والتي تعد أساسا يضعه على المسار السليم، وتأثيره بإعطاء دفعة للإنتاج والتشغيل والتجارة، فنجد الدول المتطورة تبتدع في هذا القطاع، وتجعله صناعة مبتكرة يعتمد عليها كقوة اقتصادية، وفي ظل هذه التحديات الحديثة في صناعة السياحة؛ تحاول الجزائر بناء اقتصادها الأحادي، اعتمادا على تجارب السباقين في هذا المجال، ولعل أهم استراتيجياتها "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، باعتبارها أساسا لقوة الاقتصاد، لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية: ما هو دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير السياحة بالجزائر؟

تهدف هذه الدراسة لتبيان دور السياحة في تطوير وتقوية الاقتصاد؛ توضيح أهم ما جاء في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثره في تطوير السياحة باعتباره برنامجا يهدف للرفع من التنافسية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة عن الإشكالية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقسم هذا العمل الى ثلاث محاور أساسية:

- السياحة بالجزائر وأهميتها؛
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السياحة بالجزائر.

أولاً: السياحة بالجزائر وأهميتها:

لقد ازداد الاهتمام بالسياحة مع تطور المجتمعات والحياة، اذ تؤكد الدراسات أن الفئات الأكثر اقبالا على السفر والتنقل هي الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفعة وذات المستوى الثقافي العالي، ولا يعد هذا امرا غريبا أو بعيدا عن الواقع إذا ما استعنا بمرم الحاجات عند ماسلو، حيث تتدرج الحاجات بالنسبة له حسب أهميتها من الأسفل الى الأعلى بدءا من الحاجات الفيزيولوجية، وصولا الى الحاجة الى تحقيق

الذات، إلا أن مفهوم السياحة اليوم لم يصبح مفهوما ذو بعد كماله بقدر ما هو ضرورة لا بد منها وصناعة رائدة يعتمد عليها لتقوية الاقتصاد وناعاشه.

1. مفهوم السياحة والسائح:

لقد تطور مفهومي السياحة والسائح مع تطور العصور والمجتمعات، ومع تنامي الاهتمام بهذا المجال فلقد تعددت واختلفت التعاريف المقدمة للمصطلحين.

1.1. تعريف السياحة:

ان السياحة ظاهرة قديمة ومعروفة منذ قدم البشر، الا ان الطابع البدائي كان غالبا عليها سواء في مظاهرها أو أسبابها وحتى أهدافها، حيث كانت تنحصر في البحث عن الطعام والمأوى والهرب من الاخطار، يمكن القول ان تعريف ومفهوم السياحة اليوم يختلف تماما عما كانت عليه في المجتمعات البدائية، حيث حدد تعريف السياحة أول مرة سنة 1905م من طرف الألماني " جويير فرويلر" حيث عرفها على أنها: " ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من تنامي الاحساس بالحاجة المتزايدة الى الراحة وتغيير الهواء، والى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات بالأخص بين الشعوب المختلفة". (أ. صحراوي و د. السبتي، 2017، صفحة 51)

يمكن القول إنه من خلال هذا التعريف تم التركيز على الجانب الاجتماعي للسياحة وذلك من خلال ابراز أثر واهمية السياحة على الفرد وانعكاسها على الجانب الإنساني بصفة خاصة.

أما إذا ما تم التركيز على الجانب الاقتصادي لظاهرة السياحة فانه يمكن تعريفها على انها: " مجموعة الأنشطة الحضرية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الافراد الى بلد غير بلدهم الأصلي، واقامتهم فيه لمدة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة بقصد غير العمل الذي يدفع فيه أجر داخل البلد الذي تم زيارته" (دماد ، 2010 ، صفحة 4).

من خلال هذا التعريف يتضح أنه تم التركيز على جانب إنفاق الفرد أو السائح لأمواله مقابل حصوله على خدمات و سلع معروضة من طرف هيئات متواجدة في البلد الذي تم التنقل اليه وهي ما تعرف بالهيئات السياحية.

اعتمادا على التعريفين السابقين يمكن القول بأن السياحة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية في ان واحد، متعلقة بالفرد بالدرجة الأولى، ولها أثر وانعكاس كبير على الحياة الاقتصادية.

1. 2. تعريف السائح:

يعرف السائح عل أنه: " كل شخص ينتقل من مكان اقامته الى أماكن أخرى تختلف عن مكان عيشه واقامته المعتاد، من أجل الترفيه والمتعة أو لأسباب صحية، دينية، رياضية ... الخ، أو حتى لإنجاز مهام لا تقل مدتها عن 24 ساعة، كما يشترط ألا يكون سبب التنقل هو الإقامة الدائمة، أو الحصول على عمل مأجور (قويدر، 2010، صفحة 44).

يعد هذا التعريف الأكثر شمولاً واستيفاءً للشروط الواجب توفرها في السائح، حيث من خلاله يمكن ايجاز تعريف السائح كالآتي: هو كل فرد ينتقل خارج مقر اقامته سواء محليا أو دوليا أي خارج البلد، لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة كاملة، هدفه هو الترفيه أو العلاج أو الثقافة... الخ

2. أنواع السياحة وأهميتها:

لقد اختلفت أنواع السياحة وتقسيماتها بحسب الدوافع والمعايير، الا انها تؤدي نفس الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

2. 1. أنواع السياحة:

تقسم السياحة حسب العديد من المعايير منها النطاق الجغرافي، عدد الافراد، والغرض وهو المعيار الذي سيتم اعتماده في سرد أنواع السياحة وهي كالآتي (شكشك، 2013، صفحة 40، 41):

● السياحة الدينية:

وهي تلك السياحة القائمة على زيارة المعالم الدينية لغرض أداء مناسك معينة أو طقوس محددة، وهي تهتم بالجانب الروحي للإنسان، ومن امثلة هذا النوع من السياحة زيارة مكة والمدينة المنورة.

● **السياحة العلاجية والاستشفائية:**

وهي سياحة يعد الغرض منها هو الاستشفاء والعلاج، حيث يقوم الافراد من خلالها بزيارة الأماكن التي تحتوي على المراكز والمستشفيات وكذا المنتجعات السياحية المخصصة لغرض العلاج.

● **السياحة الترفيهية:**

وهي أكثر الأنواع شيوعا على الاطلاق، فهي تحظى بطابع جماهيري كبير، يقوم بها الافراد في مختلف دول العالم من أجل الترفيه والتغيير وكسر روتين الحياة العملية فقط وليس لغرض آخر.

● **السياحة التاريخية والثقافية:**

وتتمثل هذه السياحة في زيارة الأماكن التاريخية والأثرية، للتعرف على الآثار القديمة والعادات والتقاليد السائدة في تلك المناطق، ويعتبر هذا النوع من السياحة من أرقى الأنواع، فهو يستقطب العديد من السياح ذوي مستويات ثقافية وتعليمية لا بأس بها.

● **السياحة الاجتماعية:**

ويطلق عليها العديد من الأسماء، كسياحة الاجازات والسياحة الشعبية وسياحة الانتماء الى الوطن، وتتمثل في زيارة المواطنين المغتربين لبلدهم الام، وهذا النوع من أسهل الأنواع في الجذب والترويج السياحي.

● **السياحة الرياضية:**

وهي سياحة يكون الهدف منها هو الانتقال الى أماكن أخرى بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية أو مشاهدتها.

● **سياحة المؤتمرات:**

وهي تعد من أنماط السياحة الحديثة، مرتبطة بتطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين مختلف الدول، حيث يتطلب هذا النوع من السياحة وجود الفنادق المتميزة والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات، وكذا المطارات الدولية، ووسائل النقل المتطورة.

● السياحة البيئية:

وتعرف كذلك بأنها سياحة الطبيعة، يراعى في هذا النوع من السياحة اعتبارات المحافظة على البيئة، ويضمنها التنوع البيئي والحياة البرية والنظم البيئية، مع التأكيد على ضرورة ارشاد السياح حول خصائص بيئة المنطقة والتعليمات المعلنة حول المحافظة على مناطق السياحة البيئية (عمروش، 2008، صفحة ط).

2. 2. أهمية السياحة:

للسياحة أثر وانعكاس على العديد من جوانب الحياة، الا أنه سيتم التركيز على أهمية السياحة من الجانب الاقتصادي، حيث يمكن حصرها فيما يلي (قويدر، 2010):

– السياحة مصدر أساسي للاستثمار:

تعد السياحة محفزا أساسيا للاستثمارات في مختلف القطاعات، حيث أن تحقيق نمو وتطور القطاع السياحي معتمد ومرتكز على تطوير مختلف القطاعات مثل الاتصالات والنقل، التهيئة والترقية الجغرافية، إضافة الى كون هذا القطاع محفز أساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي يجدر بها الاستجابة لتغيرات الطلب، وهو ما يطلق عليه بمضاعف الاستثمار السياحي.

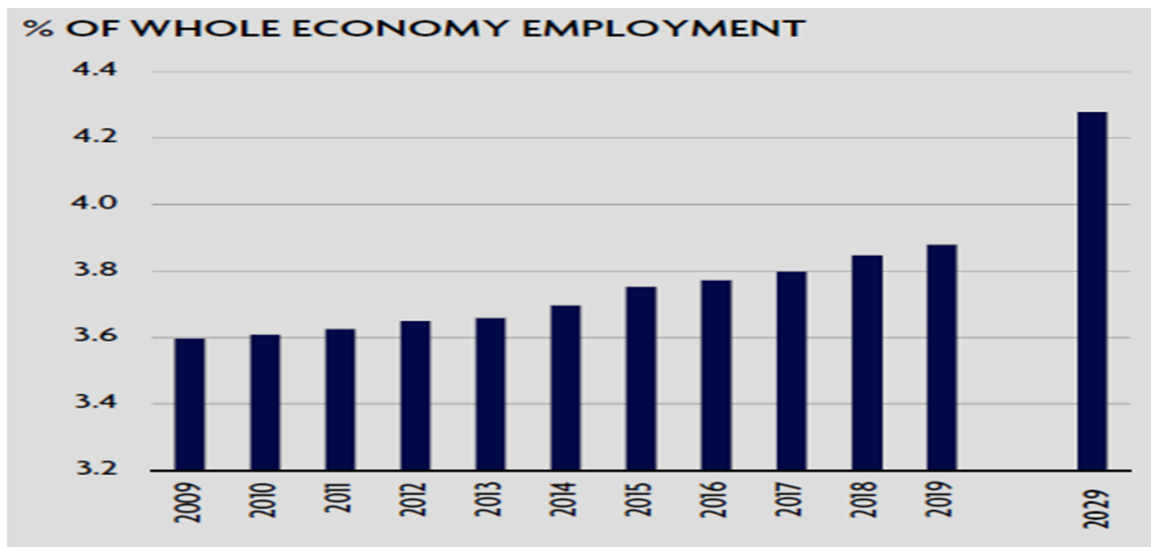
– السياحة عامل تطوير المناطق الريفية والمتأخرة:

فالنشاط السياحي يمتلك القدرة على بعث التطور والتقدم في هذه المناطق، فسياحة المناطق الطبيعية والسياحة الخضراء التي تتمتع بها الأرياف عادة تعد متطلبات العصر الحالي، كون الفرد اليوم يعيش حياة عملية وروتينية في المدينة، وبالتالي فان هذه الأماكن هي أفضل فضاء للراحة.

– السياحة قطاع فعال للقضاء على مشكل البطالة (معراج و جردات، 2004، صفحة 22):

تعد السياحة الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، حيث تؤكد بعض الدراسات أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5 اشخاص بصورة غير مباشرة في قطاعات أخرى، كما أصبح اليوم عدد العاملين في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية: الالكترونىك، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج، السيارات، حيث يوضح الشكل الموالي مساهمة قطاع السياحة في التوظيف:

الشكل 01: نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في العمالة:



المصدر: (world travel & tourism council, 2019, p. 4)

كقراءة للشكل أعلاه نلاحظ ان عدد الوظائف المستحدثة من طرف قطاع السياحة في تزايد مستمر، حيث من المتوقع أن توفر 3,9% منصب عمل من اجمالي العمالة الاقتصادية، اما خلال سنة 2029 فيتوقع ان ترتفع هذه النسبة لتصل 4,3% وهي نسب لا بأس بها.

– السياحة مورد أساسي لرؤوس الأموال الجنبية ومحسن فعال لميزان المدفوعات:

تساهم السياحة في توفير جزء مهم من النقد الأجنبي والذي يتأتى نتيجة إنفاق السائحين مقابل حصولهم على خدمات سياحية وخدمات اقتصادية أخرى، فروقات تحويل العملة، وكذلك رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة نتيجة الاستثمار في المشروعات السياحية، إضافة الى المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول الى البلد، كل هذا من شأنه في الأخير أن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات للبلد (سماعيني، 2014، صفحة 26).

الشكل 02: المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:



المصدر: (world travel & tourism council, 2019)

كقراءة للشكل أعلاه يمكن القول أن نسبة اسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة 3,6% سنة 2029 من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وهذا في الحقيقة يعكس النشاط الاقتصادي الذي يصنعه هذا القطاع.

3. مناطق الجذب السياحي في الجزائر:

تعد الجزائر من أغنى الدول من ناحية الموارد السياحية، فهي تتميز بالعديد من المؤهلات الطبيعية كمنافسها المتنوع الذي يسمح بقيام العديد من أنواع السياحة، وكذلك الموقع الاستراتيجي الهام والتضاريس المتنوعة، فهي تحوي على واجهة بحرية تمتد على 1200 كم² ما يسمح بتواجد فضاء سياحي شاطئي، كما تحوي على سلاسل جبلية ممتدة من الشرق الى الغرب تسمح بوجود وقيام السياحة الجبلية والشتوية، بالإضافة الى الواحات الصحراوية التي تعد وجهة سياحية بامتياز، وكذا الصحراء العميقة التي تحوي على الحضائر والمحميات الطبيعية كالهقار والطاسيلي والتي صنف من قبل الهيئة الدولية كأول حضيرة طبيعية على مستوى سطح الأرض. (زياني ، 2000 ، الصفحات 55-56).

إضافة الى هذه الموارد الطبيعية فان الجزائر تتمتع بمقومات ومناطق تجعل منها قبلة سياحية بامتياز نذكر منها (عالية، 2010، صفحة 133):

1.3. الحمامات المعدنية:

لقد اثبتت الدراسات العلمية أن الحمامات المعدنية التي تزخر بها الجزائر صالحة لشفاء العديد من الامراض، وتتمركز هذه الحمامات في الجزء الشمالي من الوطن ممتدة بذلك الى مشارف الجنوب الكبير، حيث انشأت بالقرب من هذه المنابع الحموية العديد من المراكز الصحية ومراكز الاستجمام والترفيه من أجل توسيع العرض السياحي، الا أنه يمكن القول إن أوراق الجزائر الراجحة في هذا المجال لم تستغل كلية، فهناك العديد من المنابع التي لا تزال على حالتها الطبيعية أو الأولية أي انها غير مستغلة.

2.3. الموارد الثقافية، الدينية والتاريخية:

عرفت الجزائر تعاقب العديد من الحضارات، جعلت منها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والافريقي، حيث نجد آثار العديد من المدن الرومانية التي استقرت في الجزائر حوالي 5 قرون والمتواجدة حتى في المناطق الداخلية، بالإضافة الى آثار الحضارة الإسلامية وفنها المعماري مثل القصبية في الجزائر العاصمة والتي شيدت في العهد العثماني، كما تتمتع الصحراء بمعالم وأثار نادرة تتمثل في نقوش ورسوم الهقار والطاسيلي التي تعود لـ 6000 سنة قبل الميلاد. (أ.صحراوي و د. السبتي، 2017، صفحة 58).

ثانياً: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لقد تبنت الجزائر العديد من البرامج التي ترمي الى تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية الرفع من تنافسيتها وتحسين كفاءتها وأداءها، حتى تكون مستعدة للاندماج في الاقتصاد العالمي، الا أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على البرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة وهو آخر برنامج، لذلك سيتم التطرق في هذا المحور الى ماهية هذا البرنامج، واهم محاوره إضافة الى مراحل وكيفية تطبيقه.

1. البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم محاوره:

لقد جاءت برامج التأهيل المتبناة كسلسلة مترابطة ومتكاملة بدأت سيرورتها منذ عام 2000 في إطار برنامج الصناعة وإعادة الهيكلة الى غاية آخر برنامج سنة 2010 المتمثل في برنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهو برنامج جاء في إطار المخطط الخماسي، لذلك سيتم التركيز عليه كونه برنامج لم تتم حوصلته وتقييم نتائجه الى حدّ الساعة.

1.1. مفهوم التأهيل:

حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 فان التأهيل: "عبارة عن مجموعة البرامج الموضوعة خصيصا للدول النامية، التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات (مسغوني، 2012، صفحة 128).

كما يعرف على أنه تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات. حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر لها، لتصبح قادرة على إنتاج منتج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات المطلوبة (قوريش، 2006، صفحة 1047).

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول إن التأهيل هو مجموعة من الإجراءات التي تسمح للمؤسسة بالانتقال الى مستوى ذو كفاءة اعلى لمواكبة التطورات والمنافسة الحاصلة لدى نظيراتها في العالم.

2.1. تعريف البرنامج الوطني للتأهيل:

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتعزيز وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه حيث خصصت الدولة 386 مليار دينار كتكلفة اجمالية للبرنامج، تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 دج و، يمتد تنفيذه على مدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية، اما بالنسبة لمصادر التمويل لهذا البرنامج فتتمثل في ميزانية الدولة والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أما بالنسبة للجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج فهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروعها؛ وفيما يخص الجهة المكلفة بالمتابعة والتقييم فتتمثل في اللجنة الوطنية للتأهيل. 2010 (ministère de l'industrie et des mines، 2012، الصفحات 2, 3).

3.1. المحاور الكبرى للبرنامج:

وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الجزائرية ذات الوضعية المالية المريحة والتي تنشط منذ سنتين على الأقل والتي تشغل أكثر من 10 عمال ما عدا مؤسسات البناء والاشغال العمومية التي يجب أن يستوفي عدد العمال فيها 20 عاملا، وتتجلى محاور وأهداف البرنامج فيما يلي (حسين، 2013، صفحة 2016):

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛
- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والابداع؛
- تأهيل نوعية المؤسسات؛
- دعم الاستثمارات المادية للإنتاج؛
- تأهيل الموارد البشرية؛

2. مراحل البرنامج:

تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من المراحل المتتالية والتي يمكن حصرها فيما يلي
(بناخشة، 2016، صفحة 18):

1.1. المرحلة الأولى:

وتتمثل هذه المرحلة في عملية التشخيص بنوعيه المخفف والشامل بحيث يتم بموجبها جمع المعلومات عن المؤسسة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وبالمقابل تتعهد المؤسسات بتقديم:

- اسم المؤسسة، التشخيص الطبيعي؛
- اسم ولقب الأشخاص الموقعين؛
- عنوان وتاريخ انشاء المؤسسة، رأس مالها الاجتماعي، الكتلة الاجرية للسنوات الأخيرة، تطور رقم الاعمال للسنوات الثلاث الأخيرة؛
- تطور الأصول الخاصة بالمؤسسة؛
- عدد المشتغلين وتوزيعهم حسب الطبقات المهنية؛
- بالإضافة الى كل هذا فانه يتم في هذه المرحلة دراسة وضعية المؤسسة في السوق والتشخيص التقني لها والمقارنة الدولية لتنتهي بإعداد مخطط لها.

2.2. المرحلة الثانية:

خلال هذه المرحلة تقوم المؤسسة بوضع ملف كامل لتعرض ملف قبول مخطط تأهيلها يتضمن تشخيصا شاملا لمخطط التأهيل موقعا من طرف مكتب الدراسات، إضافة الى تقييم مالي لمخطط التأهيل، والوضعية المحاسبية للسنة المالية الأخيرة مصادق عليها من طرف خبير محاسبي، وعند قبول الملف تتحصل المؤسسة

على المساعدات المالية التي تكون موجهة للاستثمارات المعنوية أو اللامادية (البحث والتطوير، التكوين، البرمجيات...) بنسبة 70%، والاستثمارات المادية بنسبة 10%.

3.2. المرحلة الثالثة (حسين، 2013، صفحة 218):

وتضم هذه المرحلة عملية التأطير والمرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال، التصدير، الابداع والخبرة المالية وشهادات المطابقة، وتعد إجراءات التأهيل فرصة لتحسين تنافسية المؤسسة وتشخيص شامل لكافة نقاط ضعف وقوة المؤسسة ومعرفة احتياجاتها الفعلية وفرصة لها لتخطي الصعوبات التي تواجهها سواء في الجانب المادي كنقص التجهيزات الحديثة والتكنولوجيات، او في الجانب المعنوي كترقية التسيير الإداري وتطوير الموارد البشرية.

ثالثاً: أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السياحة بالجزائر:

لقد جاء البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للرفع من تنافسية هذه الأخيرة باختلاف قطاعات نشاطها، لذلك فان أثر هذا البرنامج ينعكس على العديد من القطاعات ومن بينها القطاع السياحي وهو محل الدراسة.

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع السياحة:

ان معرفة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي هو بمثابة تسليط الضوء على مدى تحفيز وتشجيع برنامج التأهيل لهذه المؤسسات، حيث يوضح الجدول الموالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي خلال الفترة 2010-2018 وهي الفترة المتزامنة مع تبني البرنامج الوطني للتأهيل.

الجدول 01: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع السياحة:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (ministère de l'industrie et des mines,	20401	21251	22590	24684	26264	28405	31541	34651	35926

(2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه منذ تبني البرنامج الوطني للتأهيل هناك وتيرة متزايدة في عدد المؤسسات المنشئة سواء في قطاع السياحة وحتى باقي القطاعات، وهذا في الحقيقة راجع إلى الهيئات والتشريعات التي وضعت كمرافقة لمثل هذه البرامج، والتي لعبت دورا كبيرا في تسهيل عملية إنشاء المؤسسات.

2. تعداد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل والتابعة لقطاع السياحة:

ان تسليط الضوء على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي لا يعكس حقا انخراطها في البرنامج الوطني للتأهيل وبالتالي أثره فيها، لذلك فان الجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي والمنخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل.

الجدول 02: تعداد مؤسسات السياحة والفندقة المنخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل:

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسات السياحة والفندقة المنخرطة في برنامج التأهيل	49	60	61	-	73
إجمالي المؤسسات المنخرطة	3511	4267	4462	4927	5284

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على: (ministère de l'industrie et des mines,

(2014, 2015, 2016, 2017, 2018)

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان عدد مؤسسات الفندقة والسياحة المنخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل ضئيل جدا مقارنة بإجمالي المؤسسات المنخرطة، وهذا راجع لقلة الاهتمام بالقطاع، وبعض النقائص

والهفوات التي تضمنها هذا البرنامج في حد ذاته فهو لا يميز بين قطاعات انتماء المؤسسات في عملية
التأهيل.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن التوصل الى أنّ تبني الجزائر لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدو في ظاهره خطوة مهمة تصب فيما يخدم الاقتصاد الوطني ككل، إلا أن واقع هذا البرنامج ميدانيا يعكس العديد من الثغرات والنقائص، إذ أن الاستفادة الحقيقية من هذا البرنامج تتطلب مراعاة للقطاعات كل حسب خصوصياته ومتطلباته، وهو الحال بالنسبة للقطاع السياحي باعتباره موردا مهما لتفعيل عجلة التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

- ضرورة التفرقة بين نوعية المشاريع المدعومة من طرف الدولة، مع استهداف المشاريع التي من شأنها أن تعزز وضعية الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة الاهتمام بتأهيل العنصر البشري قبل كل شيء، باعتباره الأساس لكل عمليات التأهيل والتطوير والتنمية؛
- يتوجب على الجزائر إعادة النظر في سياستها السياحية فهي تزخر بمؤهلات وشروط طبيعية تجعلها وجهة سياحية ممتازة.